ورشة عمل حول تحويلات العاملين بالخارج وتأثيرها على التنمية

المعهد المصرفى المصرى

بالتعاون مع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة

القاهرة، 3 – 4 ديسمبر 2014

.

مداخلة وزارة الخارجية

يلقيها السيد المستشار/ باسل صلاح
مدير شئون الهجرة واللاجئين
بوزارة الخارجية

3 ديسمبر 2014

.

الأستاذة الدكتورة منى البرادعى
المدير التنفيذى للمعهد المصرفى المصرى،

السادة الحضور الكرام،

تحية طيبة وبعد،

يشرفنى نيابة عن وزارة الخارجية المشاركة فى ورشة العمل التى ينظمها المعهد المصرفى المصرى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة مع حول تحويلات العاملين بالخارج وتأثيرها على التنمية فى الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر 2014.

وأود فى البداية أن أذكر بعض محددات الموقف المصرى تجاه قضية الهجرة بصفة عامة قبل التطرق إلى ورشة العمل، حيث تعد الهجرة عملية ايجابية يجب تشجيعها لتحقيق أهداف التنمية بما فى ذلك تشجيع وتيسير سبل الهجرة الشرعية، ويتم التعامل مع ظاهرة الهجرة وفق منهج عام يشمل جميع جوانبها. تؤكد مصر على مبدأ الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة بما يشمله ذلك من تسهيل المرور الشرعى للأشخاص/ تيسير منح تأشيرات الدخول/ تحسين أساليب التعامل مع المهاجرين/ تقديم الدعم الفنى والاقتصادى لدول الجنوب دعماً لاستراتيجيات التنمية ولخلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة البطالة بما يسهم فى خفض معدلات الهجرة. وتؤمن مصر بمبدأ تقاسم الأعباء، والذى لا يعنى فقط تقديم المساعدة الفنية وإنما يتسع ليشمل استقبال أعداد أكبر من المهاجرين فى دول الشمال.

اتصالاً بذلك، تؤكد الحكومة المصرية على أن الهجرة الشرعية هى احدى عوامل تحقيق وضمان التوازن الديموجرافى بين الشمال والجنوب وتجسيداً لمبدأ التفاعل البشرى والانسانى الفعال والايجابى بما يحقق المنفعة المشتركة. وبالإضافة لما سبق، صادقت مصر على العديد من الأطر القانونية الدولية ذات الصلة بقضايا الهجرة, كما عقدت عدداً من الاتفاقات والمعاهدات الثنائية لتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية للعمالة المهاجرة, ولتنظيم تدفقات الهجرة والعمالة, وذلك مثل الاتفاقية المبرمة مع ايطاليا فى مجال العمالة المهاجرة فى 28 نوفمبر 2005, والتفاوض الجارى مع عدد من الدول مثل فرنسا للتوصل إلى اتفاقات مشابهة, كما ترتبط مصر بعدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع دول الجوار العربى لتنظيم عمليات انتقال العمالة وتوفيق أوضاع العمالة المصرية فى هذه الدول.

على الصعيد الآخر، تنادى مصر بضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية فى إطار متعدد الأطراف، وبشكل يضمن أكبر قدر من التنسيق السياسى والأمنى للوصول إلى منظومة فعالة للسيطرة على تلك الظاهرة, وبالتالى تبتعد عن السياسات ذات الطابع الانفرادى والترتيبات الأمنية من طرف واحد. وتدعم مصر التعاون على المستوى التعاقدى لتنظيم عمليات تبادل المعلومات وإعادة التوطين

وغيرها من الإجراءات للسيطرة على الهجرة غير الشرعية. كذلك تعمل الحكومة المصرية على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان فى التعامل مع المهاجرين وما يتطلبه ذلك من تنسيق نشط خلال عملية الهجرة.

وتعطى وزارة الخارجية أولوية قصوى لقضية الهجرة غير الشرعية للمصريين إلى الخارج, وإعادة المصريين الذين يواجهون أوضاعاً صعبة فى دول الاغتراب التى قد تشهد تطورات سياسية وأمنية تضطرهم للعودة إلى الوطن ومن أمثلة ذلك مؤخراً:

- **إعادة أكثر من ستين ألف مصرى من ليبيا عام 2011، وذلك عقب اندلاع الاضطرابات المناوئة للحكم السابق.**
- **إعادة أكثر من 15 ألف مصرى من العالقين فى منطقة رأس جدير فى ليبيا عبر الحدود التونسية فى جهد كان على السيد رأسه وزير الخارجية.**
- **إعادة أكثر من مائة قاصر من اليونان فى ابريل 2014 ذوى الصلة بالهجرة غير الشرعية وتهريب الاتجار فى البشر عبر مصر واليها.**
- **التنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية لتوحيد نقطة الاتصال مع كافة الجهات غير المصرية العاملة فى هذا المجال لتكون عبر وزارة الخارجية وفقاً لاتفاقية فيينا والأعراف الدبلوماسية، ويشمل هذا بشكل خاص المكتب الاقليمى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين, وكذا مع المكتب الاقليمى للمنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة.**

وفيما يتعلق بالموضوعات محل بحث ورشة العمل، فأود فى هذا الصدد أن أشير إلى أن تحويلات العاملين بالخارج وتأثيرها على التنمية يعد أحد أهم الموضوعات الراهنة التى تأتى فى سياق العمل على تفعيل الهجرة من أجل دفع عجلة التنمية بشكل عام، حيث أن تسخير الهجرة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل يتطلب الحد من مخاطر وتكلفة الهجرة وتسهيل سبل الهجرة النظامية وحماية حقوق كافة المهاجرين، لا سيما وأن التحويلات المالية للعاملين بالخارج إلى دول المنشأ قد بلغت ما يزيد عن 500 بليون دولار لعام 2014.

ومن ثم، تأتى أهمية المنافع الاقتصادية العائدة عن الهجرة فى الإسهام فى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى، لا سيما آليات الحوالات المالية، وأهمية التركيز على استغلالها كأدوات تنموية وإيجاد حلول مبتكرة فى هذا الشأن بغية إشراك مجتمعات المغتربين فى توسيع نطاق استثمارات الهجرة والتنمية، وذلك من خلال تطبيق نظام تحويل مالى أكثر كفاءة ورخصاً وأماناً يعتمد على تخفيض تكاليف العمليات الجارية التى وضعتها التعاقدات الدولية وفقاً ما ورد فى قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة رقم (A/RES/60/1) بشأن نتائج القمة العالمية لعام 2005، وكذا استخدام المواقع على شبكة المعلومات الدولية التى توفر معلومات مقارنة حول الشركات المقدمة لخدمات تحويل الأموال، فضلاً عن تقديم الحوافز المالية وتعزيز الثقافة المالية والخدمات المصرفية للمهاجرين

وتسهيل إمكانية نفاذهم إلى المؤسسات المالية ومبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر. كذلك ينبغى البدء فى تطبيق مبادرات لتوعية الأسر الريفية باستخدام عوائد التحويلات المالية فى الاستثمار فى مشروعات صديقة للبيئة، وكذا الاستثمار فى تطبيق تقنية نظيفة فى القواعد الصناعية.

فى هذا الإطار، قامت الحكومة المصرية بإجراء حملات توعية استهدفت عائلات العاملين بالخارج من أجل توسيع المعرفة بأهمية استخدام أموال التحويلات فى تحقيق التنمية المستدامة، إما من خلال توظيفها فى قطاع البنوك وبما يحقق الاستقرار الاقتصادى ويحد من عوامل التضخم، أو استخدام التحويلات فى تمويل مشاريع إنتاجية، أو الاستثمار فى مجالات الخدمات الأساسية.

من جهة أخرى، أصبح من الصعب حالياً العمل على زيادة وسائل الهجرة النظامية نتيجة انكماش الاقتصاد العالمى فى ظل الأزمتين العالميتين المالية والنقدية، والتوابع الأمنية للإرهاب فى أعقاب أحداث 11 سبتمبر، وكذا انتشار ظاهرة كراهية الأجانب فى دول المقصد. اتصالاً بما سبق، فإن مجتمعات المهاجرين والعاملين بالخارج – والتى تملك هوية مشتركة وترتبط بشبكات اجتماعية قوية مع دول المنشأ – تستطيع أن تساعد فى تنمية أوطانها الأم من خلال الموارد العديدة المتوفرة لها فى دول المقصد، وذلك فضلاً عن أهمية تعزيز ظاهرة هجرة الجنوب/ جنوب والتعاون بين دول المنشأ فى هذا الصدد، ومن ثم ينبغى إدراج قضايا الهجرة ودور مجتمعات المهاجرين فى أجندة التنمية لما بعد عام 2015.

فى ضوء ما سبق، فإن الاستثمار فى القطاعات الإنتاجية من أجل دفع وتعزيز نمو اقتصادى مستدام يتطلب النظر فى إيجاد حلول مبتكرة مثل بحث إمكانية الترويج لشراكات جديدة عابرة للحدود الوطنية وتنفيذ مشروعات مشتركة بين مجتمعات العاملين بالخارج والقطاع الخاص المحلى فى دول المنشأ والمقصد بغية توفير فرص عمل، وذلك بالإضافة إلى اتخاذ تدابير من شأنها جذب مجتمعات العاملين بالخارج للمشاركة فى التنمية المجتمعية فى دول المنشأ من خلال توفير المعلومات حول فرص الاستثمار والمشاريع الاجتماعية الممولة مجتمعياً، وكذا دعم المشاريع التجارية المحلية وبناء نظم ابتكارية لإقراض المبالغ الصغيرة.

فى الختام، ونيابة عن وزارة الخارجية، أتطلع إلى الاستفادة من التوصيات التى ستصدر عن ورشة العمل، وذلك من أجل الاسترشاد بها فى مجال عمل الوزارة بهدف تعظيم استخدام تحويلات العاملين بالخارج فى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة فى مصر.

-